الفصل الثالث

نظرية التبادل الإجتماعي
بوصفها إطاراً نظريًا لفهم مشاركة
الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولاً : الجذور الفكرية للنظرية
ثانياً : القضايا الأساسية لنظرية التبادل.
ثالثاً : توظيف النظرية لفهم مشاركة المرأة العاملة.
رابعاً : تعقيب .
خامساً: الخلاصة.

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

تؤدي المرأة السعودية منذ القدم دوراً مهماً في الأسرة والمجتمع، وبدأت تشارك مشاركة فعلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفرضت أن يعترف المجتمع بضرورة عملها، ليس فقط لأنها أثبتت جدارة وانضباطاً في عملها، بل لأن طبيعة العصر فرضت ذلك، إذ إنه علاوة على الضغوط الاقتصادية للأسرة، دخل التطور التقني لكل بيت، مما ساعد على عمل المرأة خارج المنزل . ولقد أدى دخول المرأة مجال التعليم والعمل الاجتماعي وانخراطها فيهما إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية، نتيجة لتغير بعض المعايير التي كانت سائدة، خاصة فيما يتعلق بالنظرة للمرأة ومكانتها ؛ لزيادة الوعي الاجتماعي، واتجاه واقع السلطة التقليدي في العائلة والمجتمع نحو التغير، كذلك لتغير شخصية المرأة وخصائصها الذاتية، فالأسرة وقيمها والعلاقات السائدة فيها تتأثر بعمل المرأة، كما أشارت إلى ذلك كثير من الدراسات . (البكر، ١٩٨٣م)، (آدم، ١٩٨٢م) .

ولقد ركزت دراسات كثيرة على المرأة العاملة، وبالذات على الأم العاملة ؛ لكونها تتعرض أكثر من غيرها لصراعات كثيرة محيطة بها؛ نتيجة لأدوارها المتعددة، زوجةً وأمًّا وربة بيت ؛ لذلك تعددت الاتجاهات الفكرية المعاصرة في علم الاجتماع في تفسيرها وتحليلها للعلاقات الأسرية والسلوك الأسري . فمثلاً نجد أن المدرسة الوظيفية البنائية تصف التفاعل القائم بين الأسرة وغيرها من النظم الاجتماعية الأخرى، وتؤكد على تأثر الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة بالقيم والمعايير السائدة في المجتمع .

أما نظرية الصراع فكان اهتمامها بدراسة الصراع في الأسرة بغض النظر عن أسباب هذا الصراع، سواء أكان بين الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، أو بين المصالح التي تقع داخل النسق الأسري كالقهر والتدرج في السلطة .

أما الدراسات المستندة إلى التفاعلية الرمزية فقد ركزت على الكشف عن المعاني التي يدركها الفرد في الأسرة، حيث تتشكل هذه المعاني من خلال التفاعل الاجتماعي الرمزي بين أفراد الأسرة .

وكما سبق أعلاه، فإنه نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، فقد تغير وضع المرأة؛ لتعلمها ووصولها لأعلى المراحل، ودخولها ميدان العمل، وعملها في مجالات متعددة، ومن ثم أصبحت تشارك في المصادر المادية للأسرة، وأدى عملها إلى مكاسب كثيرة، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل، إضافة إلى أن عملها أدى إلى ارتقاء مستوى العلاقات الإنسانية، وإلى حصولها على إشباعات كثيرة مادية ومعنوية، إذ حصلت على مكانة مرموقة في الأسرة والمجتمع عموماً . وذلك نتيجة للقيم الجديدة التي ترتب عليها تغير علاقة المرأة بالرجل .

واستناداً إلى ما سبق، فمن الطبيعي أن يؤدي عمل المرأة ومشاركتها في دخل الأسرة إلى شعورها بأحقيتها في مشاركة زوجها في اتخاذ القرارات الأسرية، ولهذا رأينا أن نعتمد على نظرية التبادل الاجتماعي ؛ نظراً لكونها تهتم بالعلاقات التبادلية بين الأفراد في المواقف التفاعلية المختلفة، ولكون التفاعل الحادث بين أفراد الأسرة يتحقق وفقاً لآليات التبادل وتفاعلاته . ولقد تناولنا نظرية التبادل من منظورها الاجتماعي الذي يهتم بتحليل المواقف التفاعلية، على أساس أن الإنسان كائن متفاعل، يؤثر في الظروف المحيطة به ويتأثر بها، ومن ثم فإن نظرية التبادل تصلح لأن تكون أساساً منهجياً لتحليل ومعرفة تأثير عمل المرأة ومشاركتها ماديًّا في دخل الأسرة، وتأثير هذه المشاركة على إفساح المجال لها من قبل الزوج بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، خاصة في ظل هيمنة العلاقة المادية بين الزوج والزوجة العاملة، خلافاً لما سبق، حيث كان الطابع المعنوي هو السائد بينهما، ونحاول هنا هنا معرفة ما إذا كانت القيمة المادية المضافة للمرأة العاملة قد أفسحت لها مجالاً أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية عن تلك المساحة المتاحة للمرأة غير العاملة .

وفيما يلي سنعرض لنظرية التبادل الاجتماعي .

أولاً : الجذور الفكرية لنظرية التبادل الاجتماعي :

تتنوع إلى حد كبير المؤلفات التي تراكمت، وانتهت إلى نظرية التبادل الحديثة. والواقع أن نظرية التبادل المعاصرة كانت عبارة عن مزيج من قضايا الاقتصاد، والأنثروبولوجيا الوظيفية، وعلم اجتماع الصراع، وعلم النفس السلوكي. أي أن نظرية التبادل المعاصرة مزيج من التراث السوسيولوجي المتنوع (Turner، ١٩٩١، ٢٨٥)، الأمر الذي يشير إلى اعتبارها تأليفاً لأفضل ما في هذه الاتجاهات الفكرية من أفكار وقضايا .

فمن خلال الفكر الاقتصادي أسهم كل من " آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وجو ستيوارت ميل، وجيرمي بنتام " بإسهام فريد في إطار الفكر الاجتماعي . حيث ينظر هؤلاء الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيكيون) إلى الإنسان بوصفه عقلانيًّا رشيداً، يسعى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية أو المنفعة من خلال التعاملات أو التبادلات مع الآخرين في سوق تنافسي حر .

وقد احتدم النقاش بين من يناصرون المذهب النفعي، وبين أولئك الذين يناصرون الاتجاه السوسيولوجي الحديث . ومنذ بداية ظهور علم الاجتماع، وفي هذا الإطار، حاول "تالكوت بارسونز " إعادة صياغة مبادئ المذهب النفعي وضمّنها في بنائه النظري محاولةً منه لتطوير اتجاه عام حول الفعل الاجتماعي، وبالمنطق نفسه حاول أصحاب نظرية التبادل الحديثة إعادة صياغة المبادئ النفعية في نظريات تحاول فهم التبادل الاجتماعي (Turner ، ١٩٩١ ، ٢٨٥) .

ولقد تأصلت نظرية التبادل الاجتماعي في علم الاجتماع في ستينيات هذا القرن من خلال أعمال " جورج هو مانز Homans وبيتر بلاو Blau، اللذين ركزا على دراسة الجماعات الصغيرة، وفي السبعينيات تطورت النظرية من خلال أعمال كثيرة استفادت من فرضيات كليهما، حيث إن كلاًّ منهما قد انطلق من مسلمات مختلفة، لكنهما انتهيا إلى طريق واحدة . إذ كان " هومانز " عالماً نفسياً سلوكياً، يؤمن بأن السلوك البشري تحدده الحاجة والإثابة والتدعيم، أما بيتر بلاو " فكان

أقرب إلى النظرة التفاعلية الرمزية التي تنطلق من فكرة مؤداها أن التبادل عملية خلافة بين فاعلين ذوي قيم ومعايير، وليس بين أفراد ذوي غرائز، وهما يتفقان على أن التفاعل سواء أكان قوياً أم ضعيفاً، إنما يقوم دائماً على تبادل شيء آخر. (زايد، ١٩٩٣ م، ٢٦ – ٢٧).

ولقد استخدم علماء الاجتماع، وبخاصة الاتجاه الذي تولى " جورج هومانز " ريادته، مضامين المفاهيم الاقتصادية نفسها، وذلك بعد إعادة صياغتها، وتزويدها بمضامين اجتماعية، حيث ترى وجهة النظر هذه إمكانية فهم التفاعل الاجتماعي، وذلك بالنظر إلى الفرضيات الآتية :

١- لا يبحث الإنسان عن الفوائد القصوى، ولكنه يحاول تحقيق بعض الفائدة في تعاملاته الاجتماعية مع الآخرين .

٢- لا يتصرف الإنسان دائماً بشكل رشيد وعقلاني، ولكنه يقوم بحسابات التكاليف والفوائد في التعاملات الاجتماعية .

٣- ليس لدى الفرد معلومات تامة حول جميع البدائل المتاحة، ولكنه على الأقل عادة ما يعي بعض البدائل التي تشكل الأساس لتقديرات التكاليف والفوائد .

٤- يعمل الفرد دائماً تحت قيود، ولكنه مع ذلك يتنافس مع الآخرين خلال تعاملاته في السعي لتحقيق الفائدة .

٥- يسعى الفرد على الدوام في تعاملاته لتحقيق الفائدة، ولكنه يتقيد بما يتاح له من موارد عند دخوله في علاقة التبادل .

بالإضافة إلى هذه التغييرات في الفرضيات النفعية، تركز نظرية التبادل على إزالة صفة المادية عن التفاعل الإنساني، ولكي تصبح هذه البديلة أكثر قابلية للتطبيق في جميع البيئات والظروف الاجتماعية، أضيفت إليها فرضيتان هما :

٦- إن الفرد يقوم في التعاملات الاقتصادية في أسواق واضحة ومحددة في جميع المجتمعات، ولكن هذه التعاملات ما هي – فقط – إلا عبارة عن حالة خاصة

من علاقات التبادل العامة والكبيرة التي تحدث بين الأفراد في معظم البيئات الاجتماعية أو جميعها .

٧- يسعى الفرد إلى تحقيق الأهداف المادية في تبادلاته، ولكنه يقوم – أيضاً – بنقل وتبادل الموارد غير المادية كالمشاعر والرموز . (Turner ، ١٩٩١ ، ٢٨٥).

وكان لعلماء الإنسان – أيضاً – إسهامهم في نظرية التبادل، فقد قام " جيمس فريزر، (١٨٥٤ – ١٩٤١م) " في الطبعة الثانية من كتاب " فولكلور العهد القديم " بإجراء – ربما – أول تحليل صريح لنظرية التبادل في المؤسسات الاجتماعية .

ويرى " فريزر " أن الأنماط البنائية الاجتماعية التي تسود في ثقافة معينة ما هي إلا انعكاس للدوافع الاقتصادية لدى الإنسان الذي حاول من خلال مبادلة السلع إشباع احتياجاته الاقتصادية الأساسية . وبالإضافة إلى ظهور تفسيرات " فريزر " في أطروحات الأجيال اللاحقة من علماء الأنثروبولوجيا، من أمثال " مالينوفسكي " و "ليفي شتراوس"، نلاحظ أن نظرية التبادل الحديثة في علم الاجتماع تنشد التصور نفسه للتنظيم الاجتماعي :

١- عمليات التبادل هي نتيجة لجهود الأشخاص لتحقيق الاحتياجات الأساسية.

٢- عند تحقيق الفوائد للأشخاص المعنيين، تؤدي عمليات التبادل إلى إعطاء صيغة النمطية على التفاعل .

٣- مثل هذه الأنماط لا تخدم فقط احتياجات الأفراد، وإنما تعمل على تقييد إمكانية، الظهور المستقبلي لأنواع من البيئات الاجتماعية . ووجه " فريزر " في تحليله اهتماماً آخر لنظرية التبادل المعاصرة، يتمثل في التفريق بين الأنساق الاجتماعية فيما له علاقة بالقوة والامتياز مثلما فعل " ماركس " قبل جيل من الزمان، ولقد أضاف " فريزر " إسهام بارز لنظرية الصراع بإضافة إلى مبدأ رابع للتبادل .

٤- تعمل عمليات التبادل على التفريق بين الجماعات على ضوء امتلاكهم للسلع

القيمة، مما ينتج عنه اختلافات في القوة،والامتياز والمكانة. (Turner،١٩٩١، ٢٨٦ – ٢٨٧) .

كذلك قدم " مالينوفسكي " في تحليلاته إسهامات مهمة عديدة لنظرية التبادل الحديثة (تيرنر، ١٩٩١م، ٢٨٨) . وساعد على تحرير النظرية من قيود المذهب النفعي، وأرسى بهذا أساساً وقاعدة مفاهيمية لنوعين أساسيين من اتجاهات التبادل: أولهما يؤكد على أهمية العمليات السيكولوجية، وثانيهما يؤكد على أهمية تأثير القوى الثقافية والبنوية على العلاقات (Turner، ١٩٩١ ، ٢٨٩–٢٩٠). كذلك أسهم كل من " مارسيل موسى " و " ليفي شتراوس " في وضع الخطوط العريضة للاتجاه الجمعي أو التبادلية البنائية .

ولقد كان لمثل ذلك التراث الإبداعي والفكري تأثير على مادة نظرية التبادل وإستراتيجيتها في علم الاجتماع، ولكن بعد تعديلات كبيرة للفرضيات والتصورات التي أقحمها علماء النفس السلوكيون (Turner ، ١٩٩١ ، ٢٩٣) . ومثل " بافلوف " وضع كل من "ثورانديك" و "واتسون" – مؤسسي المدرسة السلوكية – مبادئ وقوانين لها علاقة مباشرة بالسلوك الإنساني في الظروف الطبيعية . وقد استعارت نظريات التبادل الحديثة من السلوكيين فكرة المكافأة، واستعملوها في إعادة تفسير التبادل النفعي .

ويلاحظ مما سبق تأثر نظرية التبادل بالاتجاهات والمفاهيم الاقتصادية، والأنثروبولوجية، والسلوكية، ولهذا جاء كثير من مفردات نظرية التبادل وتعابيرها من النفعية والسلوكية .

كذلك تأثرت نظرية التبادل الحديثة بالأعمال الاجتماعية المبكرة، مع إنه من الصعب معرفة مدى تأثير أصحاب النظريات الاجتماعية على نظرية التبادل المعاصرة. فمؤلف "جورج سيمل" عن "فلسفة المال" يمثل عرضاً واضحاً لنظرية التبادل، حيث يدور المؤلف، كما يشير عنوانه حول تأثير المال على العلاقات الاجتماعية، وعلى البناء الاجتماعي. (Turner ، ١٩٩١ ، ٢٩٩).

والآن تُعدّ نظرية التبادل الحديثة من أهم الاتجاهات النظرية السائدة في علم الاجتماع، إذ إن علم الاجتماع استخدم ونشط فكر التبادل الاجتماعي في منتصف هذا القرن من قبل " جورج هومانز، وبيتربلاو، وبكلي، وكور .. " وغيرهم .

وتتمثل جوهر نظرتهم للحياة الاجتماعية في أنها عبارة عن شبكة من العلاقات الاجتماعية القائمة على المفاوضات والمداولات والمساومات، مستخدمة مفهومين أساسيين لإقامة مثل هذه العلاقات وهما فالكلفة الاجتماعية، والمكافأة الاجتماعية . وفي نظر رواد هذا الفكر، فالفرد يفكر في مدى إشباع حاجاته الذاتية والاجتماعية، من خلال تعامله مع الآخرين (عمر، ١٩٨٢م، ٣٦) .

ثانياً : القضايا الأساسية في نظرية التبادل :

على أساس أن النظرية هي عبارة عن مجموعة من القضايا الأساسية، التي تتضمن تصوراً للتفاعل الاجتماعي القائم في المجتمع، فإن تحليل نظرية التبادل يكشف عن تشكلها من القضايا الأساسية الآتية :

١- إن البشر في سلوكهم يتطلعون إلى تجنب السلوك المكلف، وإلى التعظيم الدائم للفائدة، ولذلك فسلوكهم يتأسس وفقاً للحسابات بين العائد والتكلفة لاختيار أفضل البدائل، وهذه الحسابات تتأسس بدورها على نمط إدراك الفاعل لطبيعة التكلفة والعائد، استناداً إلى ذلك يمكن فهم عملية التبادل بوصفها سلسلة من الاختيارات، وبما أن هذه الاختيارات تبنى على أساس حساب التكلفة والعائد، فإن التفاعل بين الناس يتحول إلى ضرب من التبادل، وتكون هذه التبادلات واضحة وصريحة، كما في العلاقات الزوجية بين الزوج وزوجته .

٢- إن ذلك لا يعني أن التبادل يتم على أساس مادي بحت،وإنما قد يتم التبادل على أساس احتياجات معنوية بحتة، كالبحث عن القبول الاجتماعي، والاستقلال، والأمن، والمساواة، والمثل العليا .. إلخ، وذلك حسب خلفية الأفراد، ونظرتهم للحياة، أي أن الاحتياجات النفسية (السيكولوجية) وليست الاقتصادية فقط، هي التي

تحفز على استمرار علاقات التبادل وتحافظ عليها، وطبعاً لا بد من أن يتم هذا التبادل في ضوء قيم المجتمع ومعاييره، أي أن السلوك التبادلي يتأسس وفق معايير عامة مقبولة لدى الجميع، ولا يخضع فقط للحسابات العقلانية .

٣- تقوم نظرية التبادل الاجتماعي على رؤية معرفية واسعة، إذ تنظر إلى السلوك البشري على أنه يستند إلى العقلانية، وأن التفاعل بين الجماعات والمؤسسات، أو حتى الأمم يقوم على الأسس نفسها التي يقوم عليها بين الأفراد (زايد، ١٩٩٣م، ٢٧ – ٢٨). وفي عملية التبادل لا يكون لدى الأفراد معلومات كافية حول البدائل وعائدها .

٤- على الرغم من أن الفرد يسعى دائماً لتحقيق الفائدة من خلال تعامله مع الآخرين، ولكنه يتقيد بما هو متاح له من موارد عند دخوله في علاقة التبادل، ومن ثم فإن عدم " توازن القوة " أو الموارد يُعدّ ميزة للتبادل في العلاقات الاجتماعية . في مقابل ذلك ينظر إلى عمليات التبادل بصفتها نتيجة لجهود الأشخاص لإشباع احتياجاتهم الأساسية .

٥- تعمل عمليات التبادل على التفريق بين الجماعات على ضوء امتلاكهم للسلع القيمة، مما ينتج عنه اختلافات في القوة والامتياز والمكانة . في مقابل ذلك فإن دوافع الفرد لا تؤثر وحدها في عمليات التبادل، بل تؤثر أيضاً مكونات البناء الاجتماعي على عمليات التبادل الاجتماعي بين الأفراد. وبذلك نجد أن عملية التبادل الاجتماعي تتضمن في أغلب الأحيان عملية تفاعل اجتماعي ؛ لأنها تؤدي في النهاية إلى التضامن والتماسك الاجتماعيين . (Turner، ١٩٩١، ٢٨٥-٢٩١).

ولفهم التفاعل الأسري وإسهام الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية في ضوء نظرية التبادل، فإننا ننظر للأسرة على أنها مجموعة من الفاعلين، يعيشون حياة مشتركة، يسعون خلالها إلى تحقيق أعلى درجة من الفائدة، وأقل درجة من الخسارة، وأن الجوانب المعنوية، والحاجات السيكولوجية مهمة في التفاعل الأسري،

أكثر من الجوانب المادية، كما أن عملية التبادل الاجتماعي في النطاق الأسري تخضع لقيم ومعاييره المجتمع العامة .

وهذا لا يعني أنه تفاعل يخلو من تبادل المنافع، وحساب التكلفة والعائد، وأن المقارنة بين البدائل المتاحة يدفع كل طرف في التفاعل إلى اختيار نمط السلوك الذي يسير فيه، حيث يسعى كل من الزوج والزوجة في العلاقات الزواجية إلى اتخاذ القرارات التي تحقق لكل منهما أكبر المكاسب بأقل التكاليف . لقد ركزت دراسات الأسرة الموجهة بنظرية التبادل الاجتماعي على دراسة الموارد التي يستخدمها أطراف التفاعل في الأسرة، في حساب التكلفة والعائد ؛ لأن هذه الموارد تُعدّ قيماً تبادلية، يمكن أن تؤثر على مجرى التفاعل في الأسرة .

وقد فرقت بحوث كثيرة بين المصادر الخارجية، كالحالة الاقتصادية، أو المهنية، أو المكانة الاجتماعية للزوج أو الزوجة، وبين المصادر الداخلية غير الاقتصادية، أي المصادر المعنوية، كالحب، وأداء الأدوار المتوقعة . واتضح من أحد البحوث التي أجريت في وقت مبكر أن المصادر غير الاقتصادية تؤثر في التفاعل داخل الأسرة، وأن لها قيمة تبادلية، ومن ثم فهي تؤثر على بناء القوة، ونمط اتخاذ القرار داخل الأسرة، مثلها مثل المصادر الخارجية . ويمكن إدراك قيمة هذه المصادر في الحياة اليومية الأسرية، من خلال مكانة الأم وتأثيرها في اتخاذ القرارات الأسرية منذ وقت طويل، وحتى في الأسرة الممتدة سابقاً . (زايد، ١٩٩٣م، ٢٩) .

ووفقاً لنظرية التبادل، فإن بدائل علاقات التفاعل بين الزوج والزوجة العاملة التي يفترض أن تساعد بدخلها من العمل، حيث تتشكل هذه العلاقات وفقاً للبدائل الآتية :

أ- إجبار الآخر على تقديم المساعدة له، وهذا الوضع يتكرر دائماً في الحياة اليومية بين الزوج وزوجته العاملة، إذ قد يجبرها الزوج على الإسهام في دخل الأسرة، وقد يأخذ راتبها كاملاً، أو يدفعها للإسهام بالتنصل تدريجياً من مسؤولياته، والزوجة ترضى بهذا الوضع، وبنمط العلاقة تلك، وذلك لأن المجتمع

يضفي شرعية على القوة التي يمارسها الزوج، وفي المقابل لا تملك الزوجة بدائل مختلفة متاحة أفضل من الرضا بالوضع الذي هي فيه .

ب-أن يسعى الفرد إلى الحصول على المساعدة من مصدر آخر، أي أن الزوج يسعى للزواج من امرأة عاملة أخرى ؛ للحصول على الدخل المادي، والزوجة أمام هذا الموقف لا تملك إلا أن تذعن وتستسلم وتسهم في الدخل، حتى ولو عن غير اقتناع؛ لأن البدائل غير متاحة أمامها، وحتى لو كانت تملك معلومات كافية عن هذه البدائل أحياناً لا تستطيع اختيار إحداها ؛ لأن قيم المجتمع ومعاييره لا تقبل هذا البديل، فالسلوك التبادلي يتأسس وفق معايير عامة مقبولة لدى الجميع، ولا يخضع فقط للحسابات العقلانية .

ج- إنه قد يجد طرقاً تمكنه من الاستغناء عن هذه المساعدة، أي أن الزوج قد يجد مصدراً للدخل، مما يجعل دخل الزوجة هامشيًّا، ومن ثم يقلص مساحة مشاركتها .

د- ويتمثل البديل الرابع في التبادل المتكافئ الذي يقوم على الاعتراف الضمني بتوازن الحقوق مع الواجبات، وهذا يعني أن تسهم الزوجة في الحياة الأسرية بنتائج عملها، في المقابل أن يوافق الزوج (ذو المستوى التعليمي الملائم، والذي استوعب كثيراً من القيم الحديثة) على زيادة مساحة المشاركة الزوجية في مختلف القرارات الأسرية، خاصة أن ذلك، وإن تعارض مع بعض أعراف الثقافة المجتمعية فإنه يتفق تماماً مع توجهات ديننا الإسلامي الحنيف .

ه- تتحقق العلاقات بين الوحدات البنائية في الأسرة (الزوج – الزوجة – الأبناء) على أساس التواصل Communication ويتضمن ذلك من المضامين ما يؤثر في عملية اتخاذ القرار، خاصة في الأسرة التي يتخذ فيها القرار الأسري طابعاً جماعياً ديموقراطياً .

و- خلاصة القول: إن الأزواج في المجتمع (الأسر) غالباً ما يحتلون موقفاً أكثر قوة من الزوجات. لهذا لا يصبح أمام الزوجات أي مورد أو بديل للحصول على الأمان والمثوبات المادية كالاستقلال في مسكن خاص بها، كالمأكل والملبس.

مما سبق يمكن القول: إن الناس وفقاً للإطار التصوري لهذه النظرية يدخلون مع بعضهم في علاقات؛ لأن لهم مصلحة خاصة في تلك العلاقات، إذ يتم تبادل المنافع. أما القيم والمعايير فليست هي الأصل في التنظيم الاجتماعي، وإنما هي ناتج نما خلال عملية التبادل ذاتها.

ثالثاً: تعقيب:

بعد هذا العرض الموجز للنظرية التبادلية، وما تتضمن من قضايا أساسية تعتمد عليها النظرية، يمكن أن نستعرض أهم ما فيها من إيجابيات وسلبيات، وكذلك أوجه الاستفادة منها في دراسة الأسرة.

أولاً: إيجابيات هذه النظرية:

تهتم هذه النظرية بالعلاقات التبادلية بين الأفراد في المواقف التفاعلية المختلفة، ومع أن أساس هذه النظرية اقتصادي ولكن لها منظور اجتماعي يتناول تحليل المواقف التفاعلية على أساس أن الإنسان كائن متحرك (ديناميكي) يؤثر ويتأثر بالظروف المحيطة به، ومن ثم فإنها تصلح لأن تكون أساساً منهجياً لتحليل الظواهر والنظم الاجتماعية المتغيرة، كنظام الأسرة الذي هو موضوع دراستنا.

ثانياً: سلبيات هذه النظرية:

على الرغم من القيمة العلمية التي يمكن تحقيقها من خلال الاعتماد على تلك النظرية، إلا أننا نرى أنها أغفلت الجانب الإنساني، والظروف المتعددة التي يمكن أن يكون لها تأثير في توجيه سلوك الأفراد، فاقتصرت نظرتها التحليلية على الجانب

المادي المتمثل في المنفعة التي يمكن أن يحققها الفرد من خلال سلوكياته المتعددة، بالإضافة إلى أنها ترجع كافة تصرفات الفرد إلى مرجع عقلاني، وهنا تغفل تأثير الجانب العاطفي الذي قد يحكم الفرد في مواقف كثيرة في الحياة اليومية .

رابعاً : الخلاصة :

استناداً إلى ما تم عرضه في الصفحات السابقة، نعرض لأبرز الحقائق التي توصلنا إليها، وهي كما يلي :

١- إن أساس نظرية التبادل الاجتماعي، اقتصادي بالدرجة الأولى، ولكنها تحتوي على اتجاهات فكرية مختلفة ؛ لأنها تجمع في إطار واحد ملامح فكرية من الاتجاهات الفردية التي كانت سائدة في بريطانيا، كما تضم أفكاراً من الاتجاه الجماعي، بالإضافة إلى أنها خليط من المذهب النفعي في الاقتصاد، ومن الاتجاه الوظيفي في الأنثروبولوجي، ومن الاتجاه السلوكي في علم النفس .

٢- ترجع أصول هذه النظرية إلى أفكار "جيمس فريزر James Frazer"، و"مالينوفسكي Malinovski "، و"ليفي شتراوس Levi Straus "، بينما أصولها المعاصرة ترجع إلى "جورج هومانز Homans "، و" بيتر بلاو Peter Blau " .

٣- تصور نظرية التبادل السلوك الاجتماعي من خلال علاقته بالإطار أو السياق الاجتماعي الذي يحدث في نطاقه .

٤- لتفسير الظاهرة الاجتماعية من خلال نظرية التبادل، نفترض أن السلوك الفردي الذي تتألف منه هذه الظاهرة يلقى المكافأة والدعم من النسق الذي يحدث في إطار هذا السلوك، وهذه المكافأة تدعم الفرد على سلوكه، أي كأن هناك علاقة تبادلية بين السلوك من ناحية، وبين النسق الاجتماعي من ناحية أخرى .

٥- تدرس نظرية التبادل عملية التأثير والتأثر التي تحصل بين فردين أو أكثر داخل جماعة اجتماعية صغيرة، كالأسرة مثلاً، لكل منهم قوته وقدراته التي تسهم

بواسطتها في صياغة التفاعل الحاصل في هذه الجماعة، ولفهم التفاعل الذي يتعلق بمشاركة الزوجة في القرارات الأسرية على أساس أن مشاركتها تقع في نطاق وحدة اجتماعية صغيرة، هي الأسرة .

٦- مما سبق يمكن أن نستلخص جوانب معينة تتسق مع طبيعة المجتمع السعودي؛ لتكون بمنزلة موجهات لدراسة مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وفي ضوء المسلمات الرئيسة لهذا الاتجاه النظري يمكن التركيز على جانبين أساسيين :

أولاً : المرأة السعودية داخل المحيط الاجتماعي :

إننا في دراسة مشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية لانفصل ذلك عن التكوين الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي القائم في المجتمع السعودي .

ثانياً : المرأة السعودية داخل محيط الأسرة :

إننا في دراسة مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية استعنا بالإطار النظري في هذه الدراسة لتحليل هذه المشاركة وتفسيرها من خلال صورة المرأة داخل الأسرة، ونمط الأسرة، وأساليب التنشئة الاجتماعية، والأدوار والمكانات والعادات والتقاليد داخل الأسرة، ولم نغفل أن مشاركة الزوجة بشكل عام لا تنفصل عن شخصيتها ووعيها الاجتماعي.